ورقة إحاطة

TWN
Third World Network
Website: www.twn.my

أيار/مايو *2021*

شبكة العالم الثالث، ورقة إحاطة، أيار/مايو *2021*

تجاوز الفجوة: وضع تمويل التنوع البيولوجي في الاقتصاد العالمي

مجموعة أبحاث رأس مال التنوع البيولوجي[1]

* هذا ملخص لبحث أكبر يحمل نفس العنوان، متاح على *www.twn.my*.

في مواجهة عقود من التراخي بشأن الاتفاقات والأهداف المتعددة الأطراف، هناك إجماع متزايد على ضرورة "التغيير التحوّلي" لمواجهة أزمة التنوع البيولوجي المستمرة. لكن ما الذي يجب أن يتغير؟

في مجال تمويل التنوع البيولوجي، تشير الحكومات ومنظمات الحفاظ على التنوع البيولوجي غالبًا إلى وجود فجوة كبيرة بين الموارد المالية الحالية والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها. لكن الحديث عن هذه الفجوة يأتي دائمًا من خارج السياق، كما لو أنه يمكن حل مسألة فقدان التنوع بمجرّد زيادة التمويل. يأتي هذا التقرير لإلقاء الضوء على مسارات التغيير التحوّلي الضرورية، من خلال التمعّن في الأبعاد السياسية والاقتصادية لفقدان التنوع البيولوجي.

إن تقرير تجاوز الفجوة: وضعية تمويل التنوع البيولوجي في الاقتصاد العالمي هو جهد مشترك بين فريق دولي من الباحثين وشبكة العالم الثالث، يعالج سؤالين: كيف يؤدي تنظيم الاقتصاد العالمي إلى فقدان التنوع البيولوجي، وكيف يعمل تمويل التنوع البيولوجي الحالي؟ يأتي فقدان التنوّع البيولوجي بسبب التجارة والاستثمار والتنظيم المالي (أو عدمه)، والضغوط الاقتصادية العالمية التي تدفع البلدان المتنوعة بيولوجيًا إلى الديون، وغياب المساواة على أسس عنصرية وجندرية وطبقية واستعمارية، وهي أمور تتطلب اهتمامًا عاجلًا، حيث تغيب عن المفاوضات البيئية الدولية. يوضح هذا التقرير سبب وجوب معالجة هذه الأنماط الهيكلية إذا كنا جادين في تغيير المسار الحالي.

شبكة العالم الثالث (**TWN**) هي منظمة بحث ومناصرة دولية مستقلة غير ربحية تشارك في تحقيق قدر أكبر من التعبير عن احتياجات وتطلعات وحقوق شعوب الجنوب وفي تعزيز التنمية العادلة والمنصفة والبيئية.

العنوان131 Jalan Macalister، 10400 Penang، MALAYSIA
الهاتف: 60-4-2266728 / 2266159 الفاكس : 60-4-2264505
البريد الإلكتروني: twn@twnetwork.org الموقع الإلكتروني: www.twn.my
يمكن إعادة نشر محتويات هذا المنشور أو استخدامها مجانًا لأغراض غير تجارية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. هذا المنشور مرخص بموجب ترخيص دولي Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0

---

1 المساهمون: باتريك بيغر، جنس كريستيانسن، وجيسيكا ديمبسي، أدريانا دي سيلفسترو، وأودري إيرفين-بروكيو، سارا نيلسون، فرناندا روجاس مارشيني، أندرو شولدت، وإليزابيث شابيرو غارزا.

عوض التغيير، تم اعتماد سلسلة من التدابير الطوعية والآليات القائمة على السوق، كالمدفوعات مقابل الخدمات البيئية أو خطط التمويل المختلط، كأدوات لسد فجوة الموارد. يوضح هذا التقرير أن هذه الجهود هامشية في أحسن الأحوال، وفي أسوئها، ترسخ قوة حكومات العالم الغني والمؤسسات غير الحكومية مثل البنوك والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة والشركات فوق الوطنية، على حساب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي هي في طليعة حماية التنوع البيولوجي. من الأفضل فهم الآليات المالية الطوعية أو المبتكرة بدلاً من معالجة الاقتصاد العالمي الاستخراجي على أنه شكل من أشكال تأخير الانقراض، والذي يؤجل اتخاذ إجراءات جوهرية على شبكة الحياة المهترئة لمدة عام آخر، عقد آخر، مع عواقب وخيمة على الناس والكوكب.

من الواضح أن علينا تجاوز "الفجوة". ولا يمكن تحقيق تغيير تحوّلي وشامل ومنصف إلّا خلال وضع فقدان التنوع البيولوجي في سياق الاقتصاد العالمي. يقدم التقرير توصيات ملموسة للمفاوضين ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الناشطين لدفع أسئلة تمويل التنوع البيولوجي إلى ما بعد الفجوة.

الجزء 1. الديون البيئية تتراكم بالتزامن مع استمرار غياب المساواة وفقدان التنوع البيولوجي

تشير المادة ٢٠ من اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) إلى مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة (CBDR) في الوفاء بالتزاماتها بوقف فقدان التنوع البيولوجي - على حكومات البلدان المتقدمة الإلتزام بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لتمكين الحكومات في البلدان النامية من تنفيذ التزاماتها بشكل فعال. نسأل هنا: هل وفت الحكومات بالتزاماتها بما يتماشى مع المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة؟ ما هو دور مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة؟ في القسم الثالث من الجزء الأول، نطرح سؤالاً ذا صلة: من المسؤول عن فقدان التنوع البيولوجي؟ هل يمكن احتساب هذه المسؤولية أو الدين؟

1.1 لم تفِ الدول الغنية بالمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة والالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المادة ٢٠

بعد ثمانية وعشرين عامًا من التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢، لم تفشل البلدان حول العالم في وقف فقدان التنوع البيولوجي فحسب، بل أهملت مبدأ أساسيًا لهذه الاتفاقية: على الرغم من مسؤولية جميع البلدان عن فقدان التنوع البيولوجي، فإن الدول الغنية الدول الصناعية لديها نصيب أكبر من المسؤولية، وبالتالي يجب أن تساهم بمزيد من الموارد لوقف هذه الأزمة. حتى مرفق البيئة العالمية نفسه، الذي أنشئ كآلية مالية لاتفاقية التنوع البيولوجي في ١٩٩٤، ولا آليات التمويل الخاصة التي يروج لها، قد فشل في الوفاء بهذه الالتزامات.

1.2 الاستثمارات من خلال مرفق البيئة العالمية لم تكن كافية

بعد ما يقارب ٣٠ عامًا من إطلاق مرفق البيئة العالمية، من الواضح أن الصندوق ونهجه كانا غير كافيين "لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي"، وهو أحد أهدافه الرئيسية. إن المبالغ الملتزم بها لمرفق البيئة العالمية غير كافية، حيث شهد آخر تجديد لمرفق البيئة العالمية -7 انخفاضًا بارزًا في المبالغ الجديدة المتعهد بها وكذلك إجمالي التمويل. إن تركيز مرفق البيئة العالمية على الاستفادة من التمويل المشترك من الحكومات، ومؤسسات تمويل التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة التجارية هو أحد أعراض النهج الذي يفترض أن التمويل العام، وليس البيئة الطبيعية وتنوعها، هو المورد الرئيسي النادر. تشير بعض الأبحاث إلى أن استراتيجيات التمويل الحالية ليست بكافية، بل يمكنها زيادة عدم تكافؤ القوة الدولية على المدى الطويل حيث تفرض البلدان التي تمتلك أكبر قدر من الموارد المالية الشروط والأحكام التي بموجبها سيتدفق رأس المال نحو البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي، مما يعزز علاقات القوة الجيوسياسية، بدلاً من العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي. يمكن النظر إلى التركيز على التمويل المشترك، وزيادة استخدام التمويل الذي تقوده السوق من أجل "الحلول القائمة على الطبيعة" (NBS)، كنتيجة لعدم تكافؤ القوة. إن

عدم قدرة مرفق البيئة العالمية على التنفيذ الفعال للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي[2]، بالتزامن مع الجغرافيا السياسية في خلفية المفاوضات، تشير إلى الحاجة إلى إصلاح هذه الآلية المالية المتعددة الأطراف

1.3 إن البلدان الغنية والثرية لديها ديون بيئيّة متصاعدة

في هذا قسم، نعتمد على بحث يحاول أن يقيس تاريخيا وكميًّا الديون البيئية والمناخية المستحقة على البلدان الغنية الصناعية المتراكمة على مدى ال٥٠٠ عام الأخيرة من خلال استخدامهم المفرط لموارد العالم وهدرها بشكل هائل . تصف مفاهيم مثل "البصمة المادية" و"المسؤولية الوطنية عن انهيار المناخ" =، بالاضافة إلى الإحصاءات التي تشير إلى الاستهلاك المفرط للبلدان المتقدمة والنخب الثرية في البلدان النامية، للإضاءة على الأنماط التاريخية التي توضح من استفاد من الضرر البيئي، ومن يتحمل تكاليف هذه التغييرات. يستمر هذا التوزيع غير المتكافئ للتدهور البيئي حتى يومنا هذا، حيث خلصت إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة مسؤولة عن 40٪ من تغير المناخ والإتحاد الأوروبي عن 29٪ منه. وتشير دراسات أخرى إلى الكيفية التي تغذي بها أنظمة التجارة الحالية عدم المساواة، من خلال ظروف توصف بأنها "تبادل غير متكافئ بيئيًا"، حيث تستحوذ البلدان ذات الدخل المرتفع على الموارد وتولد مستويات أعلى من القيمة الاقتصادية. من خلال هذه العمليات، يستمر تراكم الديون البيئية والمناخية على البلدان المتطورة للبلدان النامية.

الجزء 2. فهم الاقتصاد السياسي العالمي لفقدان التنوع البيولوجي

ما الذي يعيق توفير الموارد الكافية لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؟ في الجزء الثاني، نسأل: ما هي الظروف الاقتصادية السياسية الشاملة التي تقيد تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؟ نركز على الدوافع الاقتصادية السياسية التي تغذي النمط الاستخراجي، والدوافع التي تجعل التمويل الأصغر نسبيًا للحفاظ على التنوع البيولوجي غير كافٍ لمعالجة الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. يغوص هذا الجزء في بعد آخر لما يُنظر إليه عادةً في المناقشات المتعلقة بسياسة التنوع البيولوجي وتمويله، لكننا نناقش ضرورة أن تحدث عديد من التغييرات المطلوبة لإعادة تشكيل الدوافع الهيكلية من خلال مجموعة من المؤسسات التي تشكل الاقتصاد العالمي.

2.1 إن قدرة البلدان على تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي تعوقها العلاقة بين الديون والتقشف

يضع التقشف والديون قيودًا على الحكومات الوطنية حول العالم، ولكن على وجه الخصوص في البلدان النامية. فسياسات التقشف التي تهدف إلى تقليل الإنفاق الحكومي والعجز – إلى تخفيض مستويات المساعدة انمائية الرسمية (ODA)، والمساهمات متعددة الأطراف، والتمويل المحلي للأغراض البيئية. يرجع التقشف الى التوجهات الإيديولوجية الراسخة في المؤسسات، ولكنه أيضًا ناتج بشكل ملموس عن "السباق نحو القاع" في معدلات ضرائب الشركات، والملاذات الضريبية، والمستويات المرتفعة للديون الدولية، لا سيما في البلدان النامية. إذا كانت الحكومات تركز - أو تم إلزامها بالتركيز - على سداد الديون، فإنها لا تستثمر في المنافع العامة؛ أي أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ سياسات التنوع البيولوجي التي تعزز الاستخدام المستدام والحفاظ على التنوع والتقاسم العادل للمنافع لاستخدام التنوع البيولوجي. ومما زاد الطين بلة، أن المستويات المرتفعة لسداد الديون تجبر الحكومات أيضًا على مضاعفة استخراج الموارد للتصدير الذي هو السبب الجذري لفقدان التنوع البيولوجي. مع مواجهة العديد من البلدان النامية مستويات ديون مرتفعة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، تدخل صندوق النقد الدولي مرة أخرى للمطالبة بضبط أوضاع المالية العامة، على الرغم من الروابط الواضحة بين التقشف والديون وفقدان التنوع البيولوجي. ستؤدي تدابير

---

[2] هذه الأهداف هي: 1) الحفاظ على التنوع البيولوجي ، 2) الاستخدام المستدام لمكوناته ، 3) التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

التقشف هذه مرة أخرى إلى تقييد الإنفاق الحكومي هيكليًا في البلدان النامية، مع كل ما يصاحب ذلك من آثار على الصحة العامة، سواء البشرية أو النظم البيئية.

2.2 ترسخ سياسات تعزيز عدم المساواة، وقواعد التجارة التي تركز على الشركات، وسياسات الاستثمار دوافع فقدان التنوع البيولوجي

تساهم القواعد التي تحكم التجارة الدولية، بشكل مباشر وغير مباشر، في فقدان التنوع البيولوجي. لم تؤد حرية حركة السلع والتمويل التي كانت في صميم سياسة التجارة العالمية على مدار الـ 45 عامًا الماضية إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة في معظم أنحاء العالم فحسب، بل دفعت بفقدان التنوع البيولوجي المتجسد في تلك التجارة إلى مستويات غير مسبوقة. فتحت التدفقات المالية غير المخففة وعمل الشركات الاستخراجية الطليقة مساحات جديدة وهشة وغنية بالتنوع البيولوجي لإنتاج السلع، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين أولئك الذين يتحملون العواقب البيئية للاستخراج وأولئك الذين يستفيدون من استهلاك السلع التي تشتمل عليها. إن القواعد التي تحكم تدفقات رأس المال الدولية لها تأثير طفيف في تقييد التحركات الضارة واسعة النطاق للأموال داخل البلدان وخارجها، مما ينتج عنه ضعف مالي يحفز البلدان على زيادة صادرات المواد الخام. علاوة على ذلك، فان التطورات الاستخراجية لا تؤدي الى تكاليف وفوائد متباينة للغاية فحسب، بل إن التفاوتات القائمة على أسس العرق والجنس والثروة يمكن أن توفر شرعية أو حتى وقودًا للتطورات الاستخراجية. بشكل عام، أدت العقود القليلة الماضية من العولمة المفرطة والتمويل الحر إلى مزيد من تركيز الثروة والسلطة التي أدت إلى تغيير السياسات والتعددية الفعالة.

2.3 يتفوق الدعم **من خلال الحوافز والاعانات** الضارة الذي يصعب تحديدها وإصلاحها **على** تمويل التنوع البيولوجي تقر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بالحاجة إلى "إزالة أو التخلص التدريجي أو إصلاح" الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي كاستراتيجية أولية لوقف فقدان التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن الالتزامات المؤسسية للعمل على هذه المسألة لا تزال غير محققة إلى حد كبير. يعد إصلاح الحوافز الضارة أحد أسوأ الأهداف أداءً من بين أهداف أيشي العشرين للتنوع البيولوجي. يستمر الإنفاق العام على الحوافز والإعانات الضارة في تجاوز الإنفاق المحلي والدولي على مبادرات التنوع البيولوجي بينما يقوض أهداف تمويل التنوع البيولوجي. كانت الإعانات الضارة مدرجة في جدول أعمال اتفاقية التنوع البيولوجي منذ عام ١٩٩٥ على الأقل، ولكن حواجز متعددة اعاقت مسار الإصلاح أبرزها: الافتقار إلى الشفافية، والمصالح السياسية الراسخة، والتأثيرات الهامشية نسبيًا ولكنها لا تزال مهمة على سبل عيش المجتمع التي بدورها تولد رأس المال السياسي. في حين تميل الإعانات الضارة إلى إفادة الأثرياء والأقوياء بشكل غير متناسب، إلا أنها تمثل أيضًا مجموعة واسعة من المصالح المتداخلة في سياسات الدولة، مما يجعل من الصعب التغاضي عنها. يجب البحث وإعداد التقارير حول الوظائف السياسية والنتائج البيئية والاجتماعية لهذا الدعم من أجل تعزيز المساءلة وإصلاح سياسات الدعم المؤثرة على فقدان التنوع البيولوجي.

الجزء 3. فهم التدفقات المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

في إطار العمل على المعايير الاقتصادية السياسية العالمية كالتقشف، وإعطاء الأولوية للتجارة والاستثمار على المصالح العامة، عززت الحكومات وأجزاء من المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التدابير الطوعية والآليات المالية المبتكرة، بما في ذلك المدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية (PES) والتمويل الخاص والتمويل المختلط. إلى أي مدى ساهمت هذه المبادرات المالية الخاصة، القائمة على السوق، والطوعية في دفع تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؟ ما هي التحديات الأساسية؟ إلى أي مدى يمكن أن تدعم هذه المقاربات التغيير التحوّلي الأوسع الذي دعا إليه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية (IPBES) في عام ٢٠١٩ من قبل الشعوب الأصلية والعدالة البيئية والحركات الاجتماعية لعقود عديدة سابقة؟

3.1 المقاربات الموجهة نحو السوق، كالمدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية ومشاريع خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، تقدم تمويلًا غير كافٍ وانعكاسات متضاربة على التنوع البيولوجي

تم الترويج لبرامج المدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية بشكل متزايد في العقود القليلة الماضية، بما في ذلك داخل اتفاقية التنوع البيولوجي، كطريقة لتوليد مصادر جديدة للدخل من أجل الحفاظ وتعويض الأفراد والمجتمعات عن تأثيرات الحفاظ على سبل العيش، مع أكثر من 550 برنامجًا حول العالم. نحدد المدفوعات مقابل خدمات البيئية على أنها مدفوعات مباشرة أو تحويلات عينية لأصحاب الأراضي الفرديين والجماعيين والتي تهدف إلى تحفيز أو تعويض أو مكافأة استخدامات الأراضي المفيدة لإنتاج خدمات النظام البيئي المحددة مسبقًا. ندرج برامج مثل صناديق المياه وبعض مشاريع خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية التي قد لا تعرف نفسها على أنها مدفوعات مقابل الخدمات البيئية ولكنها تشترك معها في نفس الخصائص. هناك أربعة دروس رئيسية واضحة في الأدبيات المتعلقة بدور المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في دعم حفظ التنوع البيولوجي: 1) لا تمثل المدفوعات مقابل الخدمات البيئية مصدرًا رئيسيًا جديدًا لتمويل عمليات الحفظ الخاصة؛ 2) هناك عدد قليل من المدفوعات مقابل الخدمات البيئية التي تركز على التنوع البيولوجي، وتلك الموجودة تميل إلى إعطاء الأولوية الموائل لنوع واحد؛ 3) هناك فجوات بحثية فيما يتعلق بنتائج التنوع البيولوجي في المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، لكن الدراسات الحالية تظهر نتائج مختلطة؛ و4) تم دمج البرامج الأكثر نجاحًا في معالجة تغيّر استخدام الأراضي المرتبط بفقدان التنوع البيولوجي مع التقاليد والمؤسسات المحلية مع تمثيل قوي للقيم والمعرفة المحلية والتقاسم العادل للمنافع لاستخدام التنوع البيولوجي. يتم الآن الترويج للعديد من مخططات المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، لا سيما تلك التي تهدف أيضًا إلى تقديم منافع مناخية (مثل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية)، باعتبارها "حلول قائمة على الطبيعة" التي يمكن أن تقلل من التكاليف والإجراءات المحلية التي يجب على الدول الغنية أن تقوم بها لتحقيق الاستقرار في معدلات التغيّر البيئي، والتي غالبًا ما تكون اجتماعية والنتائج البيئية في البلدان حيث يتم اعتمادها.

3.2 إن الاستثمار الخاص في مشاريع تعزيز التنوع البيولوجي صغير ومقيد جغرافيًا وفي حالة دائمة من "إثبات الجدوى"

يأتي حجم ونطاق "الاستثمار الخاص" - المتمثل بتمويل حفظ التنوع البيولوجي الذي يحقق العائدات والموجه نحو الربح - ليصوّر قطاعًا اقتصاديًا عالميًا ناشئًا ولكنه متوقف ومحفوف بالمخاطر ولا يزال إلى حد كبير متركزًا في البلدان المتقدمة. تتعارض هذه الأدلة مع الكيفية التي يتم بها تصوير هذا القطاع بشكل عام في السياسة الدولية وضمن أدبيات المحافظة، والتي غالبًا ما تنظر إلى القطاع على أنه حل أساسي لقضايا التمويل الخاصة بهم. استنادًا إلى الجهود التي بُذلت خلال الثلاثين عامًا الماضية - بدءًا من التنقيب البيولوجي وحتى تعويضات الكربون القائمة على الغابات - من الصعب تحويل حفظ التنوع البيولوجي إلى جائزة مربحة، مما يثير تساؤلات حول دور التمويل الخاص في التنفيذ المستقبلي لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، خاصة من خلال الحلول القائمة على الطبيعة. ومع ذلك، من الضروري ملاحظة أنه حتى هذه المبالغ الصغيرة نسبيًا من الاستثمار المالي يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية سلبية وتزيد من ترسيخ التفاوتات الاجتماعية. يمكنها أيضًا أن تكون مجرّد حلول ظرفية تشكل حواجز أمام تحقيق التغيير التحوّلي المطلوب ولكن الأكثر صعوبة، من خلال الترويج المستمر لها كحل أساسي لفقدان التنوع البيولوجي. نناقش هنا أنه بدل استخدام رأس المال العام لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، ينبغي أن تركز جهود الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف على تعديل العلاقات الاقتصادية السياسية العالمية - مثل الأنظمة الضريبية، والاتفاقيات التجارية، والقوانين - لمنع الآثار السلبية على التنوع البيولوجي.

3.3 من غير المرجح أن يوفر التمويل المختلط مستقبلًا مستدامًا

اكتسب مفهوم التمويل المختلط زخمًا داخل دوائر سياسة التنمية منذ ظهور أهداف التنمية المستدامة، وقد تم الترحيب به مؤخرًا كأداة لتعبئة الاستثمارات الخاصة في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. بينما لا يزال هناك ارتباك وجدل حول تعريفه، غالبًا ما يتم تعريف التمويل المختلط على أنه أي استخدام للتمويل العام أو الخيري أو فوق الوطني "لزيادة" أو "فتح" أو "تحفيز" الاستثمارات الخاصة. ويقال إن رأس المال الميسر أو المنحة ضروري لدفع رأس المال الخاص إلى مجالات مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي أو الاستخدام المستدام التي يراها المستثمرون على أنها شديدة الخطورة أو عائداتها ضئيلة للغاية. نناقش هنا أن التمويل المختلط يجب أن ينظر إليه تاريخيًا في تمويل التنمية والذي تم استخدامه لتسهيل الاستثمار الخاص. يُفهم التمويل المختلط بشكل أفضل على أنه استمرار لنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يترافق مع انخفاض الشفافية ومخاطر المكاسب الخاصة/ الخسائر العامة، وفشل استفادة البلدان ذات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، من المهم تعقيد هذه الحاجة لجذب رأس المال الخاص إلى تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، لأنها من أعراض الاتجاهات الاقتصادية السياسية الأوسع مثل التقشف وعدم تنظيم القطاع المالي بطريقة كافية. تثير الأدبيات أيضًا أسئلة حول كفاءة التمويل المختلط. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥، دفعت بنوك التنمية المتعددة الأطراف والدول والشركات ما فوق الوطنية 17.2 مليار يورو من خلال قنوات مختلفة لدعم تطوير برامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية حول العالم. لقد حصد هذا الاستثمار العام 162 مليون يورو في الاستثمار الخاص المباشر لمشاريع خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وفي حين أن الاستثمار الخاص "غير المباشر" أعلى، فمن غير الواضح مقدار هذا الاستثمار "الإضافي" لما كان يمكن أن يحدث بخلاف ذلك. الفوائد الإضافية للتنوع البيولوجي غير واضحة أيضًا.

3.4 قد يكون لخطط الاعتماد والإفصاح الطوعية بعض التأثير، ولكن نادرًا ما يكون على النطاق اللازم لوقف فقدان التنوع البيولوجي

منذ قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢، حيث دفعت نخب الشركات العالمية والبلدان المتقدمة جانبًا النهج التنظيمي للأنشطة البيئية الضارة، انتشرت الأساليب الطوعية، مثل خطط إصدار الشهادات والإفصاح. القاسم المشترك بين هذه الأساليب هو أن الامتثال - وبالتالي السلطة - متجذرة غالبًا في السوق وليس في الدولة، حيث هنا القليل من الحافز أو السلطة أو القدرة على فرض إجراءات ملزمة. في هذا القسم، ندرس نتائج الاستراتيجيات الطوعية المختلفة في العقود التي انقضت منذ ريو، وننظر في أهمية دورها في وقف فقدان التنوع البيولوجي العالمي. من الصعب قياس التأثير الحقيقي لهذه المخططات ليس فقط بسبب الافتقار إلى الأسس والضوابط، ولكن أيضًا لأن العديد منها خاص وبالتالي يصعب معاينته. على الرغم من ذلك، هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث تشير إلى قيودها. بشكل عام، فإن طبيعة الآليات الطوعية - أي الافتقار إلى التنفيذ أو المساءلة - تترك لنا قدرًا كبيرًا من الدعاية المحيطة بهذه البدائل للسياسات القوية التي تقودها الدولة، ولكنها في النهاية تأثيرات هامشية للغاية. نحن نتساءل عن استمرار نشر الجهود الطوعية الجديدة مثل فريق عمل الإفصاح المتعلق بالطبيعة (TFND)، عندما يكون هناك القليل من الأدلة على أنهم سيكونون قادرين على توفير التغيير على النطاق أو ضمن الإطار الزمني اللازم لوقف فقدان التنوع البيولوجي بشكل هادف.

ورقة إحاطة ذات صلة، "تعبئة الموارد واتفاقية التنوع البيولوجي: الانتقال إلى ما بعد الفجوة "، متاح على: *https://twn.my/title2/briefing_papers/twn/Resource%20mobilization%20TWNBP%20Feb2021%20Dempsey%20et%20al.pdf*